الأسواق العشوائية تستعصي على الحل
الاختناقات تطل برأسها من جديد!!

صدر في العام ٢٠٠٥م قرار مجلس الوزراء رقم (٤) لعام ٢٠٠٥م بشأن إعداد الضوابط المنظمة لعملية بيع القات وتحديد مواقع الأسواق المخصصة لبيع القات والخضروات والفواكه وغيرها وإغلاق الأسواق العشوائية لكن هذا القرار ورغم الآليات التي حددها والضوابط التي وضعها لمعالجة ظاهرة الأسواق العشوائية سواء كانت أسواق قات أو فواكه أو غيره إلا أنه لم ينل حقه من التطبيق والتنفيذ ولذا ليس غريبا أن نشاهد بين فترة وأخرى أسواقاً تتكاثر هنا وهناك وتسبب الكثير من الاختناقات المرورية، ذلك انه لا يزال هناك أكثر من ١٥٠ سوقاً داخل أمانة العاصمة كما تشير بعض الإحصاءات الدقيقة يشكل ٥٠٪ منها أي ١٠٠ سوق لبيع القات رغم أن الإحصاء الذي يتم بموجبه تحصيل ضريبة القات هي ٣٧ سوقاً فقط بين دكاكين وسيارات ومفترشين إجمالي المكلفين فيها ١٧٧١ مكلفاً حسب إحصاء عام ٢٠٠٧م.

أما البقية فهي ١٠٠ سوق تشمل مديريات أمانة العاصمة الـ١١ مديرية سواء الباعة الجائلين أو المفترشين الثابتين والمتنقلين وأصحاب الدكاكين، إضافة إلى الأسواق التجارية المركزية، والأرصفة والأراضي والهناجر، فكل تلك الأسواق لا يوجد منها سوى ٥٪ منظم أو شبه منظم والبقية كلها عشوائية وتمارس أنشطتها في الشارع العام وعلى الأرصفة مما يشكل ازدحاماً كبيراً سواءً لمرور السيارات أو المارة العاديين من متسوقين وغيرهم خاصة في المناسبات مما يزيد من تفاقم السرقات وانتشار العصابات التي تقوم بالنشل وأنواع السرقات الأخرى.. جهود بذلت منذ مدة لتنظيم هذه الأسواق ولكنها باءت بالفشل ويبدو أن هناك من يستفيد من العشوائية وعدم تنظيم هذه الأسواق.. ناهيك عن مقالب القمامة داخلها والتي أصبحت هي الأخرى تشكل ظاهرة سيئة ومقلقة ليست لمثل هذه الأسواق فقط ولكن للأحياء المجاورة لها وكذا المارة ..(الثورة) تناولت هذه القضية من خلال هذا التحقيق:

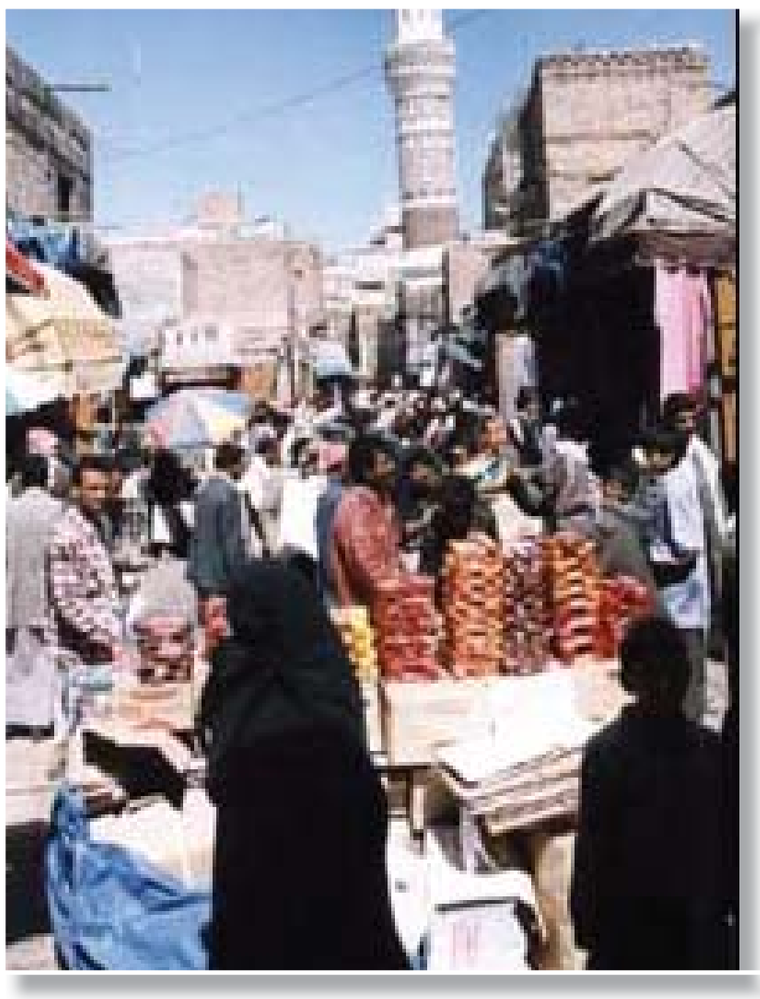

تحقيق/ صفوان الفائشي

الباعة يفترشون الأرصفة ويصادرون الشوارع ويخنقون حركة المرور

إذا أنه وبالنظر إلى الشوارع التي يجلس فيها بائعو القات الذين اتخذوا منها أسواقاً لهم بدون ترخيص مسبق (أسواق عشوائية) ، نجد أن المخلفات في تلك الشوارع هي من بقايا القات وأكياس البلاستيك التي تشكل بقعاً خضراء مقززة. فلا ينسى أولئك الباعة أن يتركوا مخلفاتهم حتى الآدمية !!هناك في أماكن كسب لقمة العيش ، وهذا يتنافى مع أبسط مفردات الحياة الآدمية...

ليست الشوارع الفرعية وحدها التي تحظى بوجود أكياس القمامة والمخلفات فكثير من الشوارع الرئيسة هي أيضاً مرمى لتلك الأكياس المليئة والفارغة فهذا شارع القاهرة وسط العاصمة يتضح الإهمال فيه بتراكم الأوساخ في بعض الأجزاء منه وخاصة بالقرب من سوق الميزان لبيع القات ـــ وهو أحد الأسواق العشوائية ـــ وخاصة في ساعات الصباح الأولى ، ومن يمر فيه يجد تلك المخلفات ماثلة للعيان (وعلى عينيك يانظافة).

مشاهد من الحصبة

ففي منطقة الحصبة وتحديداً الأماكن التي توجد فيها أسواق القات أو القريبة منها وكذلك فرزة الباصات جوار السائلة تحولت هذه الأيام إلى مرتع خصب للحشرات والبعوض وكل الحشرات الضارة بفعل ما أصبحت عليه من حال فهي مرمى للمخلفات الآدمية والقوارير المليئة بالبول !! ففي موقف الباصات المجاور للسائلة بالقرب من كشك الجهورية مازال هناك من يرمي القوارير داخل أقفاص ، وكأنه يقول للناس أنا هنا !! ، وكذلك باعة الفاكهة المتجولون يجدون هناك مساحة واسعة لرمي مخلفاتهم على الأرض نظراً لقرب أصحاب العربيات الذين يبيعون الفواكه والخضروات هناك، ولا تستغرب إذا مررت من هناك وقد ازكمتك الروائح الكريهة للمخلفات الآدمية وبقايا مخلفات الخضروات والفواكه، وتحول المساحة التي خلف فرزة الباصات باتجاه السائلة وخلف كشك الجهورية إلى مرحاض كبير، وشاهدت من يكشف عورته كي يتبول أو يتغوط ودونما حياء من أحد ، المشكلة تكمن انه لا أحد يستنكر ما يفعلونه من الناس المارين هناك ، ربما يعود ذلك إلى التعود على تلك المناظر التي أصبحت مألوفة!! فلم تعد العيون الناظرة ترى أن ذلك العمل مخالفاً للقانون والذوق العام.

أسواق القات

وإذا مررت على مناطق الصافية والحصبة والمدينة السياحية وشعوب وباب السباح ومذبح لا تنخدع بمظاهر عربات النظافة التي تمر فهو مرور لأخذ ما ثقل وزنه ولفت الأنظار أما أسواق القات التي تتوسع كل يوم وتتمدد وتبرز على شكل نتوءات هنا وهناك فلا أحد معنٍ بها ، إلا أن ذلك قد يجبر صاحب السيارة أو الباص على الانتظار طويلاً حتى يجد منفذاً للعبور ما لم تضطره تلك النتوءات التي تبرز بما يسمى (ملفات وأكوام القات) إلى تغيير وجهته أو العودة من حيث أتى، ففي منطقة هبره وتحديداً سوق الجبلي للقات، يجب على من يمر من أمام هذا السوق الذي يرتبط بجولة هامة تتوزع على أربعة اتجاهات، بإتجاه شعوب ، شارع مأرب، والحصبة، ونحو المدينة السياحية، إلا أنه يجب عليه أن يتحلى بالصبر وطول النفس بسبب الزحام الشديد الذي سببه هذا السوق، ناهيك عن أسواق مجاورة له تمتد على طول شارع مأرب وكلها تمثل مكاناً لتجمع الناس ورمي ما يزيد عن حاجتهم في ذلك المكان.

شارع تعز هو الآخر يعاني من اختناقات مرورية حادة بسبب الأسواق القريبة، وفي ظل انشغال أمانة العاصمة بأمور أخرى، عادت حالة الفوضى والزحام وتجمع القمامة في منطقة باب اليمن على امتداد الشارع المؤدي إلى أمام مستشفى الثورة من جهة معهد الموسيقى وأمام جامع الشهداء، وخلف فرزة المدينة هناك أمام مدرسة معين وتحولت كل هذه الأماكن على بؤر معيقة للحركة المرورية، وتجمع القمامة لساعات طويلة، وكذلك هو الأمر بالنسبة لمنطقة شعوب والمشهد وسوق فروة.

استغفال واستغلال

وفي ظل ما يشهده البلد من أزمة سياسية استحوذت على اهتمام وتفكير معظم الناس، وبينما انشغل الجميع في البحث عن الحلول الممكنة للخروج من هذه الأزمة التي طالت آثارها مختلف نواحي الحياة، ذهب البعض إلى استغلال ذلك الانشغال بالتوسع داخل بعض الشوارع الفرعية كما الحال خلف وزارة التربية والتعليم، ومنطقة سعوان الجديدة، وغيرها من الأماكن حيث نشاهد تمدداً ملحوظاً وبسطاً دونما مراعاة لأي جوانب أو ضوابط أو أخلاقيات على الشوارع من قبل أصحاب الورشات وخصوصاً ورش إصلاح (سمكرة) السيارات، فتجد الواحد منهم وقد أخرج عدداً من السيارات المراد إصلاحها وسمكرتها إلى عرض الشارع ونصب آلاته ومعداته بجوارها وبدأ يمارس عمله وكأن شيئاً لم يكن، يشاركه في ذلك بعض أصحاب ورش النجارة، والحديد، وبعض المحلات الخاصة بمواد البناء، وتلك الخاصة بالمفروشات، وتحولت بعض الشوارع إلى محلات مفتوحة تتم عليها الأعمال وعمليات البيع والشراء وغيره.

ومن صور الاستغلال إخراج مخلفات البناء من قبل بعض ملاك العمارات التي هي قيد الإنشاء والتعمير على الشوارع الفرعية بل والرئيسية أحيانا، ونثر مستلزمات البناء الخاصة بهم على أطراف الشارع ومداخل الحارات دونما أدنى احترام أو مراعاة لحقوق المارة والسكان وما يسبب لهم ذلك من إزعاج ومضايقات، لأن المهم لدى هؤلاء الذين خلا لهم الجو وسنحت لهم اللحظة بممارسة كل ذلك، وكأنه انتقاماً من الجهات الرسمية ومن المنظر العام والذوق العام.

وكذلك هو الأمر في منطقة المدينة السياحية في أمانة العاصمة حيث تشاهد كثيراً من أعمال البناء والتشييد هناك وتوسعات مختلفة منها ما يتعدى في مساحته الشارع وفي مخالفة واضحة واستغفال للجهات المعنية متمثلة في مكتب الأشغال في الأمانة، كما شاهدنا أعمال بناء وتشييد في الأحياء المجاورة لغول المراني، وحي السد الشرقي حتى إنه يتم الخروج على الرصيف الرئيسي للشارع، وهكذا تبرز العديد من المخالفات والمظاهر السلبية التي فاقمت من الوضع السيئ للنظافة في أمانة العاصمة.

وفي تصريح خاص لـ(الثورة) أوضح المهندس/ عبدالقادر عبدالله راجح – مدير مديرية منطقة آزال– أن النظافة في منطقة آزال تسير بوتيرة عالية وبالطريقة المعتادة.

حيث أشار إلى أن لديهم ١٠قلابات و٢ فرامّات كبيرة وصغيرة، حيث تقوم القلابات بإخراج ما يقارب ٦٠طناً يومياً من القمامة من منطقة آزال وحدها فقط.

لكنه شكى من مخالفات كثيرة في مجال البناء والتي ازدادت بصورة غير معهودة وتوسعت مما ضاعف مخلفات البناء وضاعف الأعباء الملاقاة على قطاع النظافة في المديرية مع أن مخلفات البناء والرقابة على أعمال البناء والتشييد مسؤولية مكتب الأشغال بالأمانة وليس من مسؤولياتهم.

من جانبه أوضح مهدي جابر المطري – عضو المجلس المحلي بمديرية آزال – أن النظافة في منطقة آزال تمر بصورة طبيعية وهناك رقابة ومتابعة من قبلهم في المجلس المحلي ويلزمون عمال النظافة بنقلها أولاً بأول.

داعياً المواطنين إلى الإبلاغ عن أي مخالفات أو تعثرات في هذا الجانب حتى يتم التعامل معها وإلزام الجهات المعنية بمعالجتها وحلها.

الأشغال والنظافة

هذا وقد قمنا بزيارة قطاع النظافة بأمانة العاصمة لطرح المشكلة على الدكتور /عبد الوهاب صبره – وكيل أمانة العاصمة لقطاع النظافة – إلا أن مدير مكتبه علي السخيمي أفاد بأنه غير موجود وطلب منا طرح أرقام الهاتف للتواصل معنا وتحديد موعد للقاء بالوكيل لكن شيئاً من هذا لم يحدث وانتظرنا مدة يومين ولم يأتينا أي رد، وقد حاولنا التواصل مجدداً عبر جوال الدكتور صبره لكنه كان مغلقاً.

وفي ما يتعلق بالأسواق العشوائية كانت أمانة العاصمة قد حددت أكثر من (٣٠ سوقاً) وحددت سوق نقم الكبير ليكون خاصاً بالباعة الجوالين، وسوق مذبح كمحطة وصول ومغادرة للباصات والحافلات والناقلات من وإلى العاصمة. كما وضعت أمانة العاصمة جملة من المعايير والاشتراطات اللازم توافرها في الأسواق المخصصة للبيع والتي من أهمها توافر المرافق والخدمات ومواقف السيارات وفقاً للشروط الفنية والهندسية الواردة بقانوني التخطيط الحضري والبناء واللوائح المنظمة، منع بيع القات داخل الأسواق والتجمعات التجارية غير المعتمدة داخل المديريات والشوارع العامة والحارات أو داخل المنازل، منع بناء أي سوق يخصص للقات إلا بترخيص مسبق وفي الأماكن المحددة.

لكن هذه الإجراءات يبدو أنها لم تر النور بعد والوعود وكذلك العقوبات التي كانت قد هددت بفرضها على المخالفين وفقاً لما حدده القرار الوزاري بغرامة مالية ومصادرة كميات القات بعد استيفاء الضرائب والرسوم القانونية وحجز السيارات التي تزاول بيع القات لدى إدارة المرور.